البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية المتخصصة
بسويسرا

كلمة السيد عبد الوهاب عبد الله
وزير الشؤون الخارجية
في الجزء رفيع المستوى
للدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، 12 مارس 2007

السيد رئيس المجلس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أودّ في البداية أن أوجه الشّكر للسيد لويس ألفونسو دي ألبا Luis Alfonso De Alba، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على ما بذله طيلة الدّورات السّابقة من جهود مكثفة وبنّاءة في سبيل إنجاح أعمال المجلس، وإلى السيدة لويز آربور Louise Arbour، المفوّضة السامية لحقوق الإنسان، لما قدّمته للمجلس من دعم ومساندة منذ إنشائه.

وان اجتماعنا اليوم ومستوى الحضور لدلالة على الأهمية التي توليها المجموعة الدولية لمسألة حقوق الإنسان. ولا يسعني إلا أن أؤكد على مدى أهمية الجزء الرفيع المستوى في أشغال المجلس باعتباره مناسبة سانحة للتشاور وتبادل الآراء.

السيد الرئيس،

لقد تمكّن المجلس بعد فترة قصيرة من إنشائه، وبفضل تكاتف جهود كافة أعضائه، من قطع خطوات هامة على درب تعزيز بنيانه ودعم مكانته في المنظومة العالمية لحماية حقوق الإنسان.

وإننا نعرب اليوم عن ارتياحنا للمشاورات الجارية في إطار المجلس بخصوص مراجعة وترشيد وتحسين الولايات والآليات الموروثة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، والتي نؤكد على ضرورة استمرارها في إطار حوار

بنّاء، بمنأى عن أي اعتبار سياسي، من أجل التوصل إلى استكمال وضع الآليات الكفيلة بتأمين نجاعة عمل المجلس وفاعلية تحرّكه.

في هذا السياق، عملت تونس باستمرار على التقريب بين مختلف وجهات النظر بهدف إحلال توافق إيجابي وبنّاء بين كافة أعضاء المجلس، مستندة في ذلك إلى تجربتها الثرية في مجال حقوق الإنسان وإلى العلاقات الطيبة التي تجمعها بمختلف دول العالم والهيئات الأممية وإلى رصيد الاحترام والثقة الذي تحظى به لديها.

ومن منطلق إيمانها الراسخ والعميق بضرورة دعم الهياكل والآليات الأممية الساهرة على حماية حقوق الإنسان في العالم، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، ووعيًا منها بحجم التحديات المطروحة وجسامة المهام الموكولة إليه، تأمل تونس أن يواصل المجلس اضطلاعه بمهامه بكلّ شفافية وحيادية بعيدا عن أي تسييس أو انتقائية، مستندا إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وتفادي الأحكام المسبقة.

السيد الرئيس،

إن الحرص الدولي المتواصل على إشاعة وتكريس قيم حقوق الإنسان وممارستها في مختلف مناطق العالم، ينبغي أن يزيد في تعزيز وعينا بحقيقة أكدتها تجارب عديدة في هذا المجال، وهي التلازم الوثيق بين مختلف أوجه حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية وعدم مفاضلة واحدة على الأخرى.

فالمجتمع الدولي مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضي بتجسيد تفهمه لهذه المقاربة وبأن يكون أكثر وعيا بعمق هذه المعادلة وبضرورة توفير مقومات تحقيقها من خلال العمل على إرساء نظام عالمي أكثر عدلا ومساواة وتضامنا يكفل الأمن والاستقرار بالعالم ويحفظ كرامة الإنسان أينما كان.

وإن المجموعة الدولية مدعوة اليوم للعمل على صيانة وحماية حقوق الإنسان للمواطن الفلسطيني وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتكثيف الجهود بما يمكنه من استرداد حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بما من شأنه أن يحقق الأمن والسلم لكافة شعوب المنطقة.

وأمام استمرار بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم، ومن منطلق التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة وانخراطها في تحقيق أهدافها، دعت تونس مرارا إلى اعتماد الحوار والتفاهم بدل التصادم والمجابهة والعمل على تكريس قيم التسامح والاعتدال ونبذ كافة أشكال الانغلاق والتطرّف واعتماد التّضامن كقيمة أساسيّة في العلاقات الدّوليّة.

وفي هذا الإطار تندرج مبادرات الرئيس زين العابدين بن علي بالدعوة إلى إنشاء "صندوق عالمي للتضامن" لمقاومة الفقر في العالم وإلى إبرام "عقد أممي للسلم والتنمية" ودعم الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان ووضع "مدونة سلوك دولية" لمكافحة الإرهاب. وفي سياق هذا المسعى، يندرج "عهد قرطاج للتسامح" الذي صدر برعاية منظمة اليونسكو في أفريل 1995 ونداء تونس من أجل حوار الحضارات الصادر عام 2001.

السيد الرئيس،

ما فتئت تونس تعمل على تكريس حقوق الإنسان كخيار حضاري مجتمعي من خلال مقاربة شاملة ومتكاملة لا مفاضلة فيها بين أيّ من الحقوق السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما حرصت تونس على تأكيد الترابط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية في أوسع معانيها باعتبارهما أداتين لانعتاق الفرد والمجموعة من أسر الحاجة وأساسا لبناء الإنسان الحر والمسؤول.

ولما كانت حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وتطوير منظومتها جهدا مستمرا ومتكامل الأبعاد، فقد عملت تونس خاصة على مدى العقدين الأخيرين على النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ مبادئه بصورة مطّردة من خلال سن العديد من التشريعات وإجراء التعديلات الهيكلية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

وإيمانا منها بأن منظومة حقوق الإنسان لا تكتمل إلا بنشر ثقافتها وقيمها وتعميق الوعي بها وتأمين تداولها بين الأجيال، حرصت تونس على تنويع آليات التربية في هذا المجال. وعملت على جعل ثقافة حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من كافة مراحل التعليم انطلاقا من تربية الناشئة وصولا إلى التعليم الجامعي. كما أولت تونس عناية خاصة بتكوين القضاة والأعوان المكلفين بتطبيق القوانين.

السيد الرئيس،

وإذ تجدد تونس التزامها ببذل كل ما في وسعها لمواصلة الجهد في إطار شراكة ايجابية وتعاون بناء مع كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمجلس-

من أجل إرساء دعائم مجلس فاعل ومتطور، فإنها تدعو كافة الأطراف لمزيد العمل في سبيل التوصل إلى حلول توافقية لمجمل المسائل المطروحة على مجلسنا، ذلك أنّ صيانة حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في العالم تعدّ مسؤولية جماعية تقتضي العمل سويا في كنف الحوار والتعاون والثقة والاحترام المتبادلين خدمة لقضايا حقوق الإنسان بمختلف أبعادها.

شكرا السيد الرئيس